

الخرطوم او في مؤتمرات قمة لاحقة او ما تتضمنه اتفاقات ثنائية او ما يتم خارج نطاق قرارات او اتفاقات ، قطع العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع مصر ، نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة ، تطبيق احكام المقاطعة ضد اسرائيل على النظام المصري وعلى المؤسسات المصرية المتعاملة مع العدو . وفي ما يتعلق بدعم دول المواجهة تكهنت « السفير » ان الرقم يتراوح بين ثلاثة وثلاثة مليارات ونصف تكون حصة سوريا منها نحو ملياري دولار وحصة الاردن نحو مليار ومنظمة التحرير الفلسطينية نحو مئة وخمسين مليون دولار ومائة مليون دولار لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة . الا ان « السفير » صحت ارقام الحصص في اليوم التالي ، ذكرتها على هذا الوجه : سوريا تنال ١٨٥٠ مليون دولار ، الاردن ١٢٥٠ مليون دولار ، ومنظمة التحرير الفلسطينية تنال ٣٠٠ مليون دولار ، اضافة الى ١٠٠ مليون دولار ترصد في صندوق لدعم ابناء الاراضي المحتلة .

وفي كل الاحوال ، فان البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة التاسع لن يكون الخاتمة في العمل العربي . ان حركة الصراع العربي الاسرائيلي ، الرسمية منها والشعبية ، ستبقى محكومة بمجمل تطور الاوضاع العربية السياسية والتنظيمية والاقتصادية . ومن الطبيعي ان تطور هذه الاوضاع سيضع مقررات مؤتمر القمة في تجربة من نوع التجارب التي مرت بها سياسات العمل القومي السابقة . وكما ان هذه الاوضاع تتعرض الان لبعض احتمالات الفرز والتغيير ، على المستويين القومي والوطني ، فان توقيع معاهدة صلح بين النظام المصري واسرائيل سيضع بعض العرب في مواجهة صعبة مع تحالف امبريالي صهيوني رجعي يعيد صياغة معادلة الصراع في المنطقة على اساس غير قومي . ويعمل لترتيب

النهج السعودي المتصلب الذي تلا رفض الرئيس المصري استقبال وفد القمة ، (« النهار » ٦ تشرين الثاني « نوفمبر ») . وفي البيان الختامي ، خص المؤتمر العمل الفلسطيني بخمسة تأكيدات تتناول دعم المقاومة الفلسطينية ، ممثلة في منظمة التحرير بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين ، والحرص على وحدتها الوطنية ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وعدم جواز انفراد اي طرف عربي باي حل يتعلق بالقضية الفلسطينية الا بقرار من مؤتمر قمة عربي يعقد لهذا الغرض . وبخصوص الموقف من اتفاقات كامب ديفيد ، اعلن المؤتمر رفضه لكل الاثار السياسية والاقتصادية والقانونية المترتبة عليه . كما دعا البيان مصر الى العودة الى الحظيرة العربية . والرجوع عن اتفاقيتي كامب ديفيد . كما المح البيان الى اجراءات تتخذ في حال توقيعها لمعاهدة صلح مع اسرائيل . كما وعد البيان بتصحيح الاختلال الذي احدثه اتفاق كامب ديفيد في الميزان الاستراتيجي في المنطقة . كما ان البيان اعلن التزام العرب بالسعي للسلام العادل على اساس انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ . وقد تلا بيان القمة الختامي سعدون حمادي ، وزير خارجية العراق ، ثم القى بعض الضوء على ما اتفق عليه وقال (« السفير » ٦ تشرين الثاني « نوفمبر ») : « ان المؤتمر ناقش الموقف العربي فيما اذا وقع السادات في الاسابيع المقبلة على معاهدة مع العدو الصهيوني » . وقال « ان المؤتمر اتخذ قرارات محددة في ما اذا قام النظام المصري باقامة علاقات اقتصادية مع العدو الصهيوني » . وتكهنت « السفير » ان القرارات التي اتخذها المؤتمر تشمل « قطع المساعدات الاقتصادية عن الحكومة المصرية سواء ما تقرر منها في قمة